

نقل في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من اصبع مفصلاً واحداً مثل
 الباقي من الاصبع او الكف لا يجب القصاص ولكن يجب الدية فيما شئت
 بامنه ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وهذا
 بالاجماع انتهى وقال في غايه البيان وجعل ان لو قطع مفصلاً من اصبع
 فمثل الباقي او قطع الاصبع فشئت الكف فانه يجب في الكل الارثن و
 جعل كونه جانيه واحده **يقول** بادية المفضل فقط ان لم ينتفع
 بباقي والحكومة فيما بقي ان انتفع به مخالف لما ذكر **وقوله** ذكره الزبلي
 الزبلي لم يذكره فان عبارته وان كان عضواً واحداً بان قطع الاصبع من
 المفضل الاعلى فمثل ما بقي منها يكتفي بارثن واحد ان لم ينتفع بما بقي وان
 كان ينتفع به يجب دية المقتول ويجب حكومته عدله في الباقي بالاجماع و
 كذا اذا كسر نصف السن او اصغروا وجرى يجب دية السن كله بالاجماع انه
فان قيل لا مخالفة بينه وبين كلام الزبلي لان الزبلي قال يكتفي بارثن
 اذا لم ينتفع بما بقي وهو مفهوم عبارة المصنف التي هي بادية المفضل فقط ان لم
 ينتفع بما بقي **قلت** قول الزبلي يكتفي بارثن واحد ان لم ينتفع بما بقي المراد
 به الارثن اصبع بدليل قوله وكذا اذا كسر نصف السن الح واما قول
 المصنف بادية المفضل فقط انما يجب دية المفضل لاديه باقي الاصبع
 لانه قابله بقوله والحكومة فيما بقي لا تتقيا التقدير الشرعي فيه
 ان ينتفع به وليناقض **وقال** في كتاب المضاربة كذا التي بفساد المضاربة
 كل شرط يوجب جهالة **الزبح** كما لو قال لك نصف الزبح او ثلثه
 او رבעه فقلت لا تشك قوله كما لو قال لك نصف الزبح او ثلثه بان من
 شرط صحته يكون الزبح مشاعاً ولا تشك ان قوله نصف الزبح او ثلثه
 مشاع لان مراد من قوله نصف الزبح او ثلثه الزبح في الزبح وهو
 التزديد يوجب الجهالة لما قال في شرح التزديد لا يمكن مسكن رحمه الله
 فهو كل شرط يوجب الجهالة في الزبح بنفسه اي عقد المضاربة وذلك
 بخلاف شرط الرب المال على المضارب ان يسكن في المال دانه ماله سنة او

قوله
 في الاصبع
 لغات
 والحفص
 كاتبه

او ارضه لانه جعل نصف الزبح عوضاً عن عمله ولجزة الارض صارت
 العمل مجعوله فلم يصح وكذا لو ورد الزبح ان يفسد عقد المضاربة انتهى
 قال فيهما في اويل شهر ربيع الثاني سنة تسع عشر والف **وهذا** فتح في
 التاليف من الله به على العبد الضعيف والله الحمد والشكر وسأله لكن يد
 من فضله المنزلة والقبول لما يريد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وسلم
وهذا امثال **وهو** قوله لا تادي العلامة ج
 الاسلام الشيخ محمد بن الحبيب الحنفى رحمه الله
الحمد لله الذي فضل العلم واهله وزين من ضا بالفضائل واهله والصلوة
 والسلام على من جمع الصفات الكاملة له وعلى اله وصحبه الائمة الكاملة
وبعد فقد وقعت على هذه السند اللطيفة والجمالة الطرفة فاذا الخلف
 فيها طاهر ومنايا نهال طمة الائمة مقربة ابرزها من شيا بلطف وجيز
 والتوفيق ممكن ولكنه كما قيل عن يد واستوبها وندد در متكره حش حش الله
 لها حالنا وحاله واسبع علينا نعمه وافضاله امين وكنت الفقير العاجز الحقير
 محمد بن الحبيب الحنفى حامداً لله مصلياً في ضحوة يوم الاثنين المبارك ثاوي شهر
 رجب الفرم سنة تسع عشر والف **كشف المفضل في عضل**
الحمد لله الذي جعله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
 الهادي بتوفيقه العزيز الى التوفيق بيني ما تناقض تقلا بما يغزى كالا برنو والصلوة
 والسلام على من اوتي جوامع الكلم وعلى اله واصحابه مصاييح الظلام **وبعد**
 فبقول الفقير الى لطف مولاه الطاهر والحنيف والاخلاص حسن الوفاء السلاوي
 الحقني انه قد ورد سؤال في وصية هي ما تقول السادة المحتفية فيما اذا
 عضل الاب الصغير هل يزوجه اجدداً وعمماً او القاضي ولو بانها **فاجبت**
 بالالقاضي او نائية هو الذي يزوجه اجدداً ومن ما سواه كمنه ينبغي له ان
 يأمر الاب قبله بتزويجه نفسه فان فعل والانا منابه فيه كما يأم

الحمد لله

بعضهم

بما العيني وهو ولد وي الفضل من الخوالميني وجمعت ما فيه الكفاية من النقل
من فضل **وسميت** كشف العضل في من عضل وشهدته التقول قال ابن في بيان
في منطوق منه **•** ولوزوج القاضية ابنة الحج طرفة **•** يجوز لعضل ليس
وقال في شرحها لابن الشيخ عن الغاية عن روضة الناطقي ان كانت
للصغير اب امتع من تزويجها لا ينتقل الولاية الى الجدة انتهى وتقدم ايضا
ابن الشيخ عن تفع الوسايل عن المتقي ونصه اذا كان للصغير اب امتع من
تزوجها لا ينتقل الولاية الى الجدة بل يزوجه القاضية انتهى وقال في
البحر اذا خطبها كف فعضلها الولي ثبت الولاية للقاضي بياضه عن
العاقل انتهى وكذا لو قال العلامة نور الدين علي المقدسي في شرحه
تقلا عن الغاية للسروجي انه ثبت للقاضي بياضه عن العاقل
فله التزوج وان لم يكن في منشور انتهى وكذا نقل في النهر عن المحيط
انها تنتقل الى الحاكم انتهى وقال في الفيز للرهان الكركي رحمه الله
لو كان للصغير اب امتع من تزويجها لا ينتقل الولاية للمجد بل يزوجه
القاضي انتهى وقال الساجح الامام الرلي رحمه الله عند قول صاحب
الكثر والابعد التزوج بعينه الاقرب من مائة الف وقال الشافعي رحمه
له بل يزوجه الحاكم اعتبار بعينه اوسع ما قاله الرلي وهو نص في الاتفاق
عندنا على ان الحاكم يزوجه من عضلها وليها الاقرب اتفاقا لكثير من
المختلف المتفق عليه بالاصالة ولا يكون الولاية لغير القاضي من دون
من الاول كونه في مقام الاستشهاد به انتهى وقال في الرابع فيما لو كان الاقرب
غائبا للابعد ان يزوجه في قول اصحابنا الثلاثة وعند زفر لا ولاية
للابعد مع قيام الاقرب بحاله وقال الشافعي رحمه الله يزوجه الحاكم
ثم قال والشافعي يقول ان ولاية الاقرب باقية كقوله زفر الا انه امتنع
رفع حاجتها من قبل الاقرب مع قيام ولايته عليها بسبب العيب
الولاية للسلطان كما اذا خطبها كف وامتنع الولي من تزويجها منه
للقاضي ان يزوجه الحاكم بغيرها دفع الضر عن الصغير ثم قال في بيان

نقل بر دليلا وبه تبين ان نقل الولاية الى السلطان في حال غيبة الاقرب باطل لان
السلطان ولي من ولي له وهما لها ولي او وليان فلا تثبت الولاية للسلطان
الا عند العضل منه الولي ولم يوجد انتهى وقال في التسهيل شرح لطائف الامارات
للعلماء مجموع بن قاضي سما وبن رحمه الله ان الشافعي رحمه الله تعالى
تقدر الوصول الى حقها اي الصغير من جهة الاقرب اي بعينه مع بقا
ولايته في زوجها السلطان دفعاً للصحة كما لو عضلها الاقرب لانه نصب
لدفع الضرورة ان الولاية نظرت وقدم الاقرب لان نظره التروفا
بالحضور فاذا انتقدرا لا تنقاع به صار كعدم وليس هذا كلعضل فانه
ثم صار ظالما بالامتناع من انفا حق مستحق عليه فقام السلطان
مقامه في دفع الظلم والاقرب غير ظالم في سفره خصوصاً ان اسافر
الى انتهى واليه ثبت ما قاله في شرح المجمع لابن الملك وقال الشافعي رحمه
له القاضي يقدم على الولي الا بعد اي بعينه الاقرب لان ولاية الاقرب في الكلام
لم ينتقل بعينه كما لم تبطل ولايته في الملك لكن بعينه صار كانه منع حق
الصغير في تزويجها كمن يقيم القاضي مقامه دفعاً لظلمه ثم قال في
جواب الامام الشافعي رحمه الله بياضه القاضي كيف يتحقق ولم يوجد من الاقرب
ظالم انتهى فثبت ان نص بعيد الاتفاق عندنا على ثبوت الولاية للقاضي بعضل
الاقرب ولا يكون لغيره معه ولاية التزوج انتهى ولو عضل الزوج من تزويج الصغير
وخطبها كف فامتنع الولي زوجها القاضي فان زوجت نفسها من كف مهر المثل
امر القاضي بالاجاز فان ابا حكم بعضه واخره من الولاية واجاز النكاح والابتا
انتهى **فان قلت** بخالفه ما صرح به في الخلاصة والبرازيه من انهم اجمعون ان
الولي الاقرب اذا عضل ينتقل الولاية الى الابعد انتهى **قلت** لا يخالفه منه وبني
ما تقدم لان الابعد في كلام الجلاص والبرازيه هو القاضي لانه اخر الاوليا
فا فعل التفضيل على بابه فلتفقه به ثبوت الولاية لمن قبله والانا قضيه ما قدناه
من كلام الرلي وغيره المفيد ولاية القاضي بالاجماع عندنا لمن قبله وكذا
المفوض على انها المحاكم للمجد والاقبال في الفيز بعد ما قدمناه لوعضل الولي

الاقرب الصغير والصغير عن تزويجها بزوجه القاضي لكن تزويجه هنا بيا
 عن العاضل باذن الشرع لا بغيره لان العاضل قال لم يمنع وللقاضي كف يد الظلمه
 وفي الخلاصة واجمع ان الدوب الاقرب اذا عطل ينتقل الولايه الى الابعد
 فلذا قلنا انه نائب باذن الشرع انتهى كلام الفقيه فهو نفس في ان المراد بالابعد
 القاضي لا تباينه به في مقام الاستشهاد لا بآيات الولايه القاضي ولتدسله
 له بقوله فلذا اي فليتوث الولايه له قلنا انه اي تزويجه ثابت باذن الشرع بيايه
فان قلت نفل في شرح المنظومه عن المستفي ان لها الخيار فلو لا انه ثبت
 القاضي بطريق الولايه لما كان لها الخيار بالبلوغ واذا ثبت هذا كان القاضي
 مؤخر عن الحد فلا يزوج بعض الاب **قلت** بخار الروايه الثانيه التي
 نقلها ابن وهبان عن المحدث ان تزويج القاضي الصغير عند العطل يبقى
 ثبوت الخيار لها انتهى وليس الانبا على ان تزويجه بطريق النيابة عن العاضل
 باذن الشرع **فان قلت** فما وجه اوليه المتني على هذه الروايه دون الاخري
قلت لدفع المتقاضين كما قد مضاه لانه لو كان فعليه بطريق الولايه لتناقض كلامهم
 لانه ان بعد كما اشار اليه في انفع المسائل **فان قلت** قد استحسن هذا في شرح
 المنظومه حيث قال اذ اجملناه على ما قلنا اي من كونه تزويج بطريق النيابة
 لا يبقى تناقض وهو كلام حسن في نفسه لكنه قد استتركه ابن الشيخ بقوله
 لكن يزول التناقض بان المراد بالاقرب والابعد اوليا النسب لا غيرهم كما لا يخفى
قلت اذ اجمل على اوليا النسب بقي القاضي ثابتا بينه وبين ما قد مضاه من
 النص على انه لا يزوج الحد فلا يخلص من التناقض الا بما قد مضاه في الحد والمنه
فان قلت قال صاحب البحر وبه اي بما في الخلاصه ان دفع ما ذكره الشرعي من
 انه قيل ثبتت القاضي **قلت** لو نظر صاحب البحر في قد مضاه من كلام القاضي
 وغيره لما وسعه ان يقول هذا بل انه صار كما لتناقض لانه قال بعد ما تقدم
 بخبر سطر قالوا واذا خطبها كف وعطسها الولي ثبتت الولايه للقاضي بيايه
 عن العاضل فله التزوج وان لم يكن في منشوره انتهى فهذا اجمع الى ما
 لا يخالف له على التحقيق عندنا كما قد مضاه في الحد والمنه وانما ثبت

الاجماع يكونه عندنا وان كان هذا المنقول عن اجتماع فقيه اموا فقه الامام السكا
 لنا لانه قد اذاع كما الشافعيه ان ما نقله الايحه الحنفية عن الامام الشافعي
 رحمه الله غير ما هو المصطور من مذهبه في الكتب المعتمده المتداوله بينهم
 فعمل النقل عنه قول قديم له ثم اني لم ايت بعد انباي لما تقدم موافقه في الحكم
 لغوي من شيخ مشايخ اساتذتي هو المرحوم العلامة شهاب الدين احمد
 بن يوسف السبكي فيما جمع من فتواه ونصه سوال فيما اذا عطل الولي الاقرب
 في تزويج الصغير هل ينقل الولايه الى الولي الابعد والقاضي حوا به لا ينقل
 للابعد بل يزوجه القاضي والله اعلم **تقديم للقائده** لبيان العطل لغيه
 وبيان من خوطب بالنهي عنه في الايه الشريفه وبيان من يكون الولي عاضلا و
 لبيان المدة التي تدفع فيها الصغير فيها للزوج وبيان ثبوت طاقته وصلاحيتها
 للرجال عند الاختلاف فيه وبيان استرجاعها اذا سلمت ولم تطق وبيان وقت
 المطالبة بصداقها **واما بيان** العطل لغيه فهو الحبس والتضييق ومنه عطلت
 الحاجه اذ يسيب ببعضها ولم يخرج واما النهي عنه في الايه الشريفه فالحطاب
 فيه اما للاوليا واما للزوج واما للناس كافه فان اسناد ما نقل واحد في الجميع
 مستفيض وفيه نهو بل لا نهو العطل وتحذير منه وايضا بان وقع ذلك من ظواهرهم
 وهم سالكون عنه بمرله ضد ويرى عن كل في استنباع الايحه كما ذكره العلامة ايف
 السعد المفسر في تفسيره رحمه الله **واما** بيان عطل الولي فالمراد به شرعا
 امتناعه من تزويجها مطلقا ومن كف خطب لزوجها لغيه الظاهر الاول لانه
 افاده العلامة القدسي رحمه الله ومرايه بالظاهر من حيث الحق لا النقل
 المذهبي واصل هذا صاحب البحر وقد قال بخا وقال لمرار صرجا
واما بيان المدة التي تدفع فيها الصغير للزوج فقيل لا يدخل بها ما لم تبلغ
 وقيل اذا اتم لها تسع سنين والآخر المشايخ على انه لا عبرة للسني في هذا الباب
 واما العبر للطاقة ان كانت ضمنه سميته تطيق الرجال ولا يخاف عليها
 المرض من ذلك كان للزوج ان يدخل بها وهو الصحيح الا ترى انها لو كانت بالغه
 لا يجمل الولي لا يومين بدفعها الى الزوج كما في التامر حائنه واما بيان

ثبت طاقتها عند الاختلاف وقد دفع المهر وقال الزوج تطيق وخالفه الأب فان
 كانت من نحرها حضرها القاضي ونظر اليها فان صلحت للرجل امر بدفعها للزوج و
 الا فلا وان كانت ممن لا يخرج امر من يتق بهن من النساء ان ينظر اليها وان قلن
 انها تطيق الحال وتحتل الجماع امر بتبليها للزوج والا فلا كما في الترخائية
واما بيان استرجاعها في النفس فيسئل عن صبيته بقت سبع زوجات من حلال
 كبير فامسح بخاف عليها ان يفضيها وهو يدخل عليها هل لامها ان تفضيها الى نفسها
 وتنبه اليها ان تضر محملها للوطي ثم تسلم اليه فقال نعم كذا في الترخائية
قلت وكونه فامسح ليس بشرط لا استرجاعها بل خوف افضائها وضربها
 بمرضاها تقدم **ولما** بيان وقت مطالبة الاب بصلها فها في فتاوى القاهري
 قبل ليس للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة الى ان يصير بحال ينفع بها اذا
 في الترخائية وقالوا الجواز اسلمها قبل قبض الصداق له استرجاعها بخلاف تسليمه
 مال الصغيرة قبل قبض ثمنه وهذا ما تيسر جمعه للعاجز الحنفية بانه مولاة القاهري
 القدير وثبالة الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة لنا ولوالدنا ومسلمنا
 اجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى جميع الانبياء والملائكة والصالحين والتابعين والمجاهدين
 رب العالمين وكان المألف في ربيع ثاني سنة اربع وثلاثين والف

الدرة النخبية في جمل السفينة

في جمل السفينة
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي سخر العلك لتجرك في البحر بامر
 وقد رال اشيا حسب ارادته وعلمه لا راد لما اراد ولا معقب لحكمه والقنطرة
 والسلام على سيدنا محمد وموله يا صاحب المقام المحمود والشفاة العظمى في يوم
 الورد وعلى اله واصحابه ما نزلت النعم بفضل غير محدود **وهذه** فها
 دنة مسكة بالدرة النخبية في جمل السفينة جمعا العبد الفقير الى الله تعالى
 المسر والعلين ابوالاخلاق حسن التوب لابي الخنوع عاملة الله بطرفة الخفي
 لما ورد السؤال عن صاحب سفينة عا قد غرقت على ان يجعل له كذا من بند النور
 لا يدرجده المعونة باجرة معاومه وسافرة السفينة والكثرة في بعض
 الطريق بغير صنع صاحبها فهل يستحق شيئا من الاجر **فاجبت** بانه لا

يستحق من الاجرة وحجابه حيث كان المتاجر في السفينة انتهى ما ورد على جواب
 قاري الهداية في فتاواه لعدم استحقاق شي من الاجرة في نظيره هذه الحادثة من غير
 تقيد بكون المتاجر فيها فاجبت عنه بان فتوى قاري الهداية على ما ذكره صاحب
 الهداية والجر يد واما ما اجبت به فهو على المشهور من المذهب كذا في الزهري وذكره
 في المبسوط وغيرهما وعليه الاكثر وبه جزم في غاية البيان راد اعلى الى صاحب
 الهداية قاله صاحب البحر فكان هو المذهب انتهى وايضا ذكر في حاشية الهداية
 ان وقعت الاجارة على المدة كما في اجارة الدار والارض وعلى قطع المسافة كما
 في كرا الدابة يجب الاجرة بحصة ما استوفى من المنافع اذ كان المستوفى
 اجرة معلومة من غير مشقة اي في بيان قدرها من غير خروج وهذا القدر من
 المنفعة مقصور ويجب البذل بحصته بخلاف ما اذا وقعت الاجارة على العمل كالحال
 والمقصور ومثلها عمل الملك والمجمل لان المقصور عليه نفس العمل وكان العمل
 في البعض غير منقطع به ولا يستوجب الاجر بمقتضى يفرع من العمل فليستحق
 الكل وكذا اذا عمل في بيت المتاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجرة
 على ما ذكره صاحب الهداية وصاحب التريد وذكر في المبسوط والقوة ابد
 الظهيرية والذخيرة وحسب شيخ الاسلام وشرح الجامع الصغير لفتح الاسلام
 وفا صبيح خان والبرماني اذا حاط البعض في بيت المتاجر يجب الاجر له بحجابه
 حتى اذا سرق الثوب بعد ما حاط بعضه يستحق الاجر بحجابه واستشهد في الاصل
 على ذلك بما لا يشا جراسا ليدني له حاطا فبني بعضه ثم انهزم فله اجر ما بني وهذا
 يدل على انه يستحق الاجر ببعض العمل الا انه يشترط فيه التسليم الى المتاجر ففي
 خطاطته في منزل المتاجر حصل التسليم بمجرد الفعل القوي منزله والمزلة في يده
 فلا يخرج فيه الى التسليم الحقيقي تحت حجة العمل ولهذا اذا فرغة في منزله
 يجب الاجر من غير تسليم البهائم ما قاله الزيلعي وكذا بما قاله في البلاغ ان لم
 يكن يعمل له انظر في العبي كالحمل والملاح والكاري فاليد له انما يقابل نفس العمل
 وهو كونه كني واحدا اذ لا ينفع ببعضه دون بعض وكما في حصوله في بيت المتاجر
 فتقرر عليه الاجرة فلا تحتل السقوط بالهلاك وفيه من المتاجر بحسبه **بعده**

في جمل السفينة
 في جمل السفينة